

موقف الحديثين من الإمام الشافعي

دراسة في مواقف الحديثين من الشافعي وأقوال

أهل الجرح والتعديل فيه مع بيان أسباب عدول

الحفاظ عن إخراج أحاديثه في كتبهم

عبد الله بن عبد الجليل الشخولي*

Muḥaddithīn's Perspectives on Imām al-Shāfiʿī: A Study of Jarḥ wa Taʿdīl Assessments and the Exclusion of His Narrations

Abdulla Saitbekov*

Abstract

Imām al-Shāfiʿī has been criticized by scholars from his own era to the present. Key areas of criticism include his proficiency in *Ḥadīth*, his rank among the *Muḥaddithīn*, and the reception of his narrations within *Ḥadīth* studies. Although these critiques have been revisited in contemporary scholarship, their origins can be traced to the early period of Islamic scholarship. Notably, the initial criticisms arose during his lifetime and intensified in subsequent generations. However, these critiques have not

* باحث بقسم التحقيق دار الإمام الأشعري، جامعة الإمام الأشعري، داغستان.

* Research Scholar, Department of Dār al-Imām al-Ashʿarī, University of al-Imām al-Ashʿarī, Daghestan.

remained unchallenged. Eminent scholars such as *al-Bayhaqī* and *al-Khaṭīb al-Baghdādī* have addressed these issues through dedicated works that continue to serve as essential references. Among the primary objections are the critical remarks of *Yahyā ibn Maʿīn* concerning *al-Shāfiʿī* and the absence of his narrations in the *Ṣaḥīḥayn* of *al-Bukhārī* and *Muslim*. This research seeks to examine these critiques in detail and contextualize the methodological choices of the *Ḥadīth* scholars within their historical and intellectual frameworks, thereby offering a reasoned defence of *al-Shāfiʿī*'s position in the *Ḥadīth* tradition.

Keywords: *al-Shāfiʿī*, *Ḥadīth*, *Muḥaddithīn*, *Jarḥ wa Taʿdīl*, *ʿilm al-rijāl*, *Isnād*, biographical evaluation, criticism, reception, transmission

Summary of the article

The research examines the critical responses to *Imām al-Shāfiʿī* by the *Muḥaddithīn*, with a focus on the initial concerns about his qualifications in *Ḥadīth* and the subsequent scholarly justifications that countered these objections. The study examines the origins and evolution of these criticisms from the time of *al-Shāfiʿī*'s contemporaries to later scholars, focusing on the significant contributions of leading authorities, including *al-Bayhaqī* and *al-Khaṭīb al-Baghdādī*, who issued comprehensive rebuttals to uphold and clarify *al-Shāfiʿī*'s standing within the tradition of biographical evaluation (*ʿilm al-rijāl*).

The research refutes the claims that *al-Shāfiʿī* lacked the qualifications required by *Imām al-Bukhārī* and *Muslim*, to an extent that his narrations were not prominently included in the standard collections of *Imām al-Bukhārī* and *Muslim*. This study contradicts these claims by situating them within the historical, methodological, and disciplinary boundaries that influenced the compilation of the *Ṣaḥīḥayn*. This indicates that the absence of these narratives from the collections does not imply a judgment against the narrators' credibility or academic standing, but rather depends on the compilers' particular standards and regional *Isnād* preferences.

The research provides a closer look at the contributions of prominent figures in *Ḥadīth* criticism, including *Yahyā ibn Maʿīn*, who is frequently referenced for having criticized *al-Shāfiʿī*. This study's close examination of the reports attributed to him shows that many of these criticisms are exaggerated, misdirected, or clarified in a manner that reinforces *al-Shāfiʿī*'s esteemed position among *muḥaddithīn*. The research notes that the

muḥaddithīn not only narrated from *al-Shāfi'ī* but also openly commended his devoutness, accuracy, and expertise in *uṣūl al-ḥadīth*.

The research defends *al-Shāfi'ī* by drawing extensively on classical texts from the field of *Jarḥ wa Ta'dīl*, highlighting the agreement among prominent scholars who attested to his credibility and scholarly abilities. The critique also highlights the shortcomings of modern polemicists, who frequently overlook the complex differences between *fiqh* and *Ḥadīth* transmission and fail to consider the historical context of early Islamic society.

The study ultimately confirms that *Imām al-Shāfi'ī* was both a distinguished jurist and a highly regarded narrator and scholar of *Ḥadīth* whose influence was consistently defended by prominent *Muḥaddithīn* across numerous generations. Criticisms levied against him, whether initial or modern, do not diminish his acknowledged contributions to the *Ḥadīth* sciences, and the methodological replies offered by the classical tradition remain sound and authoritative to the present day.

مدخل

كثر الكلام في هذا العصر عن معرفة الأئمة الأربعة بالحديث ومكانتهم في علم الحديث، وخاصة الإمامين أبي حنيفة والشافعي. أما الطعن على أبي حنيفة فقد اشتد منذ بدايات القرن الميلادي المنصرم (٢٠)، وانبرى لردّ هذه الدعوى والدفاع عنه عدد من علماء الحنفية المبرزين في مجال الحديث وعلوم السنة، كالشيخ محمد زاهد الكوثري وغيره. وأما الشافعي فقد استجدّ الكلام عنه والنقد له في الآونة الأخيرة وخاصة العقود الأربعة أو الخمسة الأخيرة، وذلك على يد بعض الحداثيين أو الإصلاحيين من الباحثين النقاد، ويبدو أن سبب ذلك تأثر أولئك بكتابات المستشرقين كجولد تسيهر وجوزيف شاخت وغيرهما حول الشافعي وأثره في علم الحديث.

وهذا الموضوع وإن استجدّ في هذا العصر إلا أنه طُرِح قديماً على يد أئمة الحديث وغيرهم. تكلم أهل العلم عموماً وأهل الجرح والتعديل من علماء الحديث خصوصاً عن مكانة الشافعي في الحديث ودرجة الأحاديث التي يرويها في كتبه عن بعض شيوخه الذين تُكلم فيهم، وانتقد كذلك

بسبب موقف أئمة الرواية من أصحاب الكتب الستة وغيرهم من أحاديثه؛ حيث لم يخرج الشيخان أحاديثه في صحيحهما أصلاً، ومن خرج له من أصحاب السنن فقليل جداً ونادرٌ، وحتى تلميذه الإمام أحمد الذي كان كثير التعظيم له والإشادة به لم يرو عنه في مسنده إلا بضعة أحاديث، مع أنه سمع منه موطأ مالك. كل هذا كان مدعاة إلى إثارة الشبهات حول مكانة الشافعي في الحديث ومنزلته بين المحدثين والطعن فيه، حتى قام بعض الأئمة من علماء الحديث كالخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ) والبيهقي (ت: ٤٥٨) بالدفاع عن الشافعي والرد على الطاعنين عليه. فصنّف البيهقي كتابه بيان خطأ من أخطأ على الشافعي^(١) في الجواب عن الاعتراضات الموجهة إلى الشافعي بسبب روايته عن بعض المجروحين وكذا لتوجيه أقوال بعض المحدثين في الشافعي وبيان أسباب قلة تخريج أحاديثه في دواوين السنة، كما أنه صنّف كتاباً آخر كبيراً وهو كتاب معرفة السنن والآثار^(٢) في بيان معرفة الشافعي بالأحاديث والآثار ونقل فيها مرويات الشافعي وتكلم عن أحوالها وأورد لها الشواهد والمتابعات، ليثبت مكانة الشافعي في علم السنة ومعرفة بها. كما صنّف كتاباً آخر ضخماً في ذكر أدلة مذهب الشافعي من السنة وهو كتابه المشهور كتاب السنن الكبير^(٣)، ثم صنّف له مدخلاً سماه بـ: المدخل إلى كتاب السنن^(٤)، جمع فيه أقوال الشافعي في أصول الحديث ومصطلحه وأضاف إليها أقوال بقية أئمة الحديث، حتى صار كتاباً مستقلاً في علم مصطلح الحديث، وإن كان هدفه الأساسي أن يكون كالمدخل لكتابه السنن. وله كتاب آخر مختصر وهو كتاب السنن

١ - بتحقيق الشريف نايف الدعيس (بيروت: دار مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م) ط ٢.

٢ - تحقيق عبد المعطي قلعجي (حلب: دار الوعي، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م) ط ١.

٣ - طبع عدة طبعات، منها: (القاهرة: مركز هجر للبحوث والدراسات، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١١م) ط ١. بتحقيق عبد الله التركي.

٤ - طبع باسم المدخل إلى علم السنن بتحقيق محمد عوامة (بيروت: دار المنهاج، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٧م) ط ١.

الصغير^(٥). ويضاف إلى مصنفاته في الدفاع عن الشافعي كتابه مناقب الشافعي^(٦)، وقد عقد فيه أبواباً لبيان مكانة الشافعي في الحديث والجواب عن بعض الانتقادات الواردة عليه.

وصنّف الخطيب البغدادي جزءاً في مسألة الاحتجاج بالشافعي فيما انتُقد إليه والردّ على الطاعنين بعظم جهلهم عليه^(٧)، كتبه جواباً لطلبٍ ورده أن يصنّف في بيان سبب عدم تحريج البخاري للشافعي في صحيحه والجواب على بعض الناس الذين تعلّلوا بذلك للطعن في الشافعي وتقليل مكانته في الحديث.

ومع تجدد الانتقادات الواردة على الشافعي في هذا العصر حول معرفته بعلم الحديث وموقف علماء الحديث منه، رأيت من الضروري دراسة هذه المسألة بشيء من التوسّع ونظرة جديدة، مع الاستفادة مما كتبه السابقون. وهذه المقالة منتقاة مما كتبه في أطروحة الدكتوراه التي أعدها حالياً في جامعة إسطنبول.

سعت في هذه المقالة إلى بيان موقف المحدثين من الشافعي وأهل الجرح والتعديل منهم خصوصاً، ثم بيان موقف يحيى بن معين منه بشكل مستقلّ، مع دراسة الروايات المنقولة عنه في كلامه عن الشافعي وتوجيهها بما يناسب المقام والسياق. وبعد ذلك حاولت بيان موقف الشيخين البخاري ومسلم من الشافعي والوقوف على أسباب عدم روايتهما لأحاديثه في الصحيحين، وفي الختام بيّنت نتائج ما توصّلت إليه في هذا البحث.

حاولت أن أكون موضوعياً قدر المستطاع وعدم التحيز إلى فئة دون أخرى، كما أنني تجنبت ذكر النصوص في الانتقادات الواردة عليه وأسماء المنتقدين؛ لأن الغرض معالجة المشكلة والوصول

٥- نشر في (كراتشي: جامعة الدراسات الإسلامية، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م) ط١، بتحقيق عبد المعطي قلعي.

٦- بتحقيق السيد أحمد صقر (القاهرة: دار التراث، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م) ط١.

٧- تحقيق أبي سفيان الإسماعيلي (القاهرة: دار الفاروق الحديثة، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م) ط١.

إلى الجواب على النقد، وليس الانشغال بالقائل وأغراضه من النقد والرد عليه بذكر اسمه أو مهنته.

١. مكانة الشافعي عند المحدثين

في هذا المبحث سأقوم ببيان مكانة الشافعي عند المحدثين عمومًا وموقف أهل الجرح والتعديل منه خصوصًا، والهدف منه بيان حال الشافعي في ميزان الجرح والتعديل قبولًا وردًا، وبيان معرفته بالسنة ومكانته فيها.

١, ١. نظرة المحدثين إلى الشافعي عمومًا وموقفهم منه

كان الشافعي موضع تبحيل وتقدير عند أهل الحديث والأثر، وقد أثنى عليه علماء الحديث المعروفون بإمامتهم في الجرح والتعديل وعلل الأحاديث ومعرفة الرجال. قال الإمام مالك: ما يأتيني قرشي أفهم من هذا الفتى، يعني الشافعي^(٨). وقد اشتهر ثناء سفيان بن عيينة عليه وتفضيله له، جاء الشافعي مرة فنظر إليه ابن عيينة فقال: هذا أفضل فتیان أهل زمانه^(٩)، وكان إذا جاءه شيء من التفسير والفتيا التفت إلى الشافعي وقال: "سَلُّوا هذا"^(١٠).

وكان علي بن المديني كثير المحبة له والتقدير، وكان من وصيته لابنه محمد بن علي أنه قال له: لا تترك للشافعي حرفًا واحدًا إلا كتبتَه، فإن فيه معرفة^(١١).

وكان الإمام يحيى بن سعيد القطان كثير الدعاء للشافعي؛ اعترافًا له بالفضل والعلم، قال

٨- أبو القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي (بيروت: دار

الفكر، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م) ج ٥١، ص ٣٠١.

٩- أبو عمر يوسف بن عبد البر الأندلسي، الانتقاء في تراجم الأئمة الثلاثة الفقهاء، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة (حلب:

مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م) ص ١٢٠.

١٠- المصدر السابق، ص ١٢١.

١١- ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج ٥١، ص ٣٦٩.

يحيى: ما رأيت أعقل ولا أفقه من الشافعي، وأنا أدعو الله له أخضه به وحده في كل صلاة (١٢)، وقال: إني لأدعو الله للشافعي في الصلاة وغيرها منذ أربع سنين، لما أظهر من القول بما صحَّ عن رسول الله ﷺ (١٣).

وكان سبب تأليف الشافعي لكتابه الرسالة أن وجه الإمام عبد الرحمن بن مهدي إلى الشافعي - وهو شاب - رسالة يلتمس فيها منه أن يضع له كتاباً فيه: معاني القرآن وقبول الأخبار وحجة الإجماع وبيان الناسخ والمنسوخ، فلما ورده كتاب الرسالة (القديمة) وقرأها، قال: هذا كلام شاب مفهم (١٤)، فكان عبد الرحمن يقول: ما أصلي صلاة إلا وإني أدعو للشافعي فيها (١٥).

وسئل الإمام إسحاق بن راهويه: كيف وضع الشافعي هذه الكتب وكان عمره يسيراً؟ فقال: جمع الله له عقله لقلّة عمره (١٦). وكان إسحاق يقول: الشافعي إمام (١٧).

وكان الإمام الحميدي - شيخ البخاري، وهو حلقة الوصل بين البخاري والشافعي - إذا ذكر الشافعي يقول: أخبرنا سيّد علماء أهل زمانه محمد بن إدريس الشافعي (١٨). وكان للشافعي من تعظيم الإمام أحمد بن حنبل إياه حظّ وافراً، وحبه له مشهور واعترافه

-
- ١٢- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب (حيدر آباد الدكن: طبعة دائرة المعارف النظامية، ١٣٢٥هـ/ ١٣٢٧م) ج ٩، ص ٣١.
 - ١٣- ابن عبد البر، الانتقاء في تراجم الأئمة الثلاثة الفقهاء، ص ١٢٢.
 - ١٤- ابن عبد البر، الانتقاء في تراجم الأئمة الثلاثة الفقهاء، ص ١٢٣؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٩، ص ٢٧.
 - ١٥- ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٩، ص ٢٧.
 - ١٦- المصدر السابق، ج ٩، ص ٢٩.
 - ١٧- أبو أحمد ابن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عبد الفتاح أبو سنة (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م) ج ١، ص ٢٠٦.
 - ١٨- ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٩، ص ٢٨.

بفضل الشافعي وعلمه غير مجهول، وكان الإمام أحمد يرى الشافعي رحمة للمسلمين، حيث قال: هذا رحمة الله عز وجل لأمة محمد ﷺ (١٩)، وقال: ما من أحدٍ وضع الكتب حتى ظهرت أتبع للسنة من الشافعي (٢٠)، وقال: ما أعلم أحدًا أعظم منةً على الإسلام في زمن الشافعي من الشافعي (٢١). وقد ذكره بالثناء الإمام مسلم صاحب الصحيح، قال: وهذا قول أهل العلم بالحديث والأخبار ممن يُعرف بالتفقه والاتباع لها، منهم يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن إدريس الشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه (٢٢). هذه وغيرها من الأقوال الكثيرة التي لم أذكرها خشية الإطالة، والتي تدل على أن الشافعي كان يتمتع بمكانة مميزة ومنزلة عالية عند أهل الحديث والأثر. ولعل قائلًا يقول: إنَّ علوَّ مرتبة الشافعي في العلم والفقه مما لا يمكن إنكاره، غير أن ذلك على مذاهب أصحاب الحديث بمجرد لا يوجب قبول حديثه والاحتجاج بالرواية عنه، إذ قد أبطلوا روايات جماعة من العلماء وردوا أخبار غير واحد من الفقهاء؛ لأن منهج المحدثين لا يعتمد على مجرد معرفة الرجل بالفقه وورعه في الدين؟ والجواب عن هذا الاعتراض وبيانه في المبحث التالي.

-
- ١٩- عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل (حيدر آباد الدكن: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٢٧١هـ/ ١٩٥٢م) ج ٧، ص ٢٠٣.
- ٢٠- المصدر السابق، ج ٧، ص ٢٠٤.
- ٢١- ياقوت الحموي، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب المعروف بمعجم الأدباء، تحقيق إحسان عباس (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م) ج ٦، ص ٢٤٠٤؛ أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، تهذيب الأسماء واللغات، تحقيق عبده علي كوشك (دمشق: دار الفحاء مع دار المنهل، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م) ج ١، ص ٦٠.
- ٢٢- البيهقي، بيان خطأ من أخطأ على الشافعي، ص ٣٣٢.

١، ٢. الشافعي في ميزان أهل الجرح والتعديل

لقد اشتهر أمرُ الشافعي بين أهل العلم بالآثار، وشهد له بالعدالة والضبط والإتقان علماء الرجال ونُقَّاد الأخبار.

قال الخطيب البغدادي: وأما الشافعي فالمحفوظ عن العالمين بالحديث ومن يُرجع إلى أقوالهم في الجرح والتعديل وصفهم له بالصدق والأمانة وذكرهم إياه بالثقة والديانة (٢٣).

وهذه بعض من تلك الشهادات التي تدل على ذلك.

سئل الإمام أحمد عن الشافعي، فقال: حديث صحيح ورأي صحيح (٢٤).

وقد سئل يحيى بن معين عن الشافعي، فقال: ثقة (٢٥)، وقال: ليس به بأس (٢٦). وسيأتي

الكلام على موقفه من الشافعي بالتفصيل.

وقال أبو حاتم الرازي: فقيه البدن، صدوق (٢٧).

وقال النسائي: كان الشافعي عندنا أحد العلماء، ثقةً مأموناً (٢٨).

٢٣- الخطيب البغدادي، مسألة الاحتجاج بالشافعي، ص ٤٩.

٢٤- أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام المعروف بتاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد معروف (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م) ج ١٥، ص ٥٧٣؛ ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج ٥١، ص ٥٣٢؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط (دار مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م) ط ٢، ج ١٠، ص ٤٧.

٢٥- ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ١، ص ٣١.

٢٦- الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٠، ص ٤٧.

٢٧- وفي بعض الروايات: (صدوق اللسان). ينظر: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، آداب الشافعي ومناقبه، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م) ط ٤، ص ٨٩؛ ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج ٥١، ص ٣٦١؛ أبو الفداء إسماعيل بن كثير، البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله التركي (دار هجر، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م) ط ١، ج ١٤، ص ١٣٦؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٩، ص ٣٠.

وقال أبو زرعة الرازي: ما عند الشافعي حديثٌ فيه غلطٌ (٢٩).

وقال أبو داود: ليس للشافعي حديثٌ أخطأ فيه (٣٠).

وقال الذهبي بعد أن نقل قول أبي زرعة الرازي وأبي داود في الشافعي: "قلت: هذا من أدلّ شيءٍ على أنه ثقة، حجة، حافظ، وناهيك بقول مثل هذين. وقد صنف الحافظ أبو بكر الخطيب كتاباً في ثبوت الاحتجاج بالإمام الشافعي، وما تكلم فيه إلا حاسد أو جاهل بحاله، فكان ذلك الكلام الباطل منهم موجباً لارتفاع شأنه، وعلو قدره، وتلك سنة الله في عباده..." (٣١).

قال الحميدي: قلت لأحمد بن حنبل: الليلة يقعد سفيان بن عيينة. فقال: الليلة يقعد الشافعي. قلت: سفيان بن عيينة يفوت والشافعي لا يفوت. قال: الشافعي يفوت وابن عيينة لا يفوت. فحضرنا مجلس الشافعي، فلما قمنا، قال: كيف رأيتم؟ قلت: أخطأ في ستة أحاديث. قال: يا سبحان الله! رجل من قريش يقعد، فيروي في مجلسٍ واحدٍ شيئاً بما تتي حديث، تنكر أن يخطئ في ستة أحاديث؟ أيش هي؟ قلت: حديث كذا وكذا. قال: هذا رواه فلان. قلت: حديث كذا. قال: هذا رواه فلان. فإذا الستة كلها صحاح وأنا لم أذكر (٣٢).

وهذا يبيّن قوة حفظ الشافعي وإتقانه للرواية، يحدث في مجلس واحد قريباً من مائتي حديث ولا يغلط في حديث واحد منها، مع أنه لو غلط - كما ظن الحميدي - في ستة من مائتين لم يعبه ذلك، كما هو معروف عند المحدثين أن سهواً يسيراً لا يضر بالحافظ إذا كان ضابطاً لأكثر

٢٨- ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٩، ص ٣١.

٢٩- الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٠، ص ٤٧؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٩، ص ٣٠.

٣٠- ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٩، ص ٣٠.

٣١- الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٠، ص ٤٨.

٣٢- ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج ٥١، ص ٣٣٢.

مروياته (٣٣).

ويعُدُّ الشافعيُّ من الأثبات الذين رووا الموطأ عن مالك، قال أحمد بن حنبل: "سمعت الموطأ من بضعة عشر نفساً من حفظ أصحاب مالك، فأعدُّته على الشافعي؛ لأنِّي وجدته أقومهم" (٣٤)، وكلام الإمام أحمد هنا مُشعر بأفضلية رواية الإمام الشافعي للموطأ على غيرها من الروايات، وقد وجدت هذه الدعوى قبولاً لدى كثير من أهل العلم، حتى عُدَّت روايته عن مالك عن نافع عن ابن عمر من أصحِّ الأسانيد وأجلِّها، فسُميت بـ: سلسلة الذهب، وقد نقل ابن الصلاح عن الإمام أبي منصور عبد القاهر أن هذه السلسلة من أجلِّ الأسانيد، محتجاً بإجماع أصحاب الحديث على أنه لم يكن في الرواة عن مالك أجلُّ من الشافعي (٣٥).

٣, ١. رواية الشافعي عن بعض المجروحين وتوجيه ذلك

ولا شك أن من شهد له الأئمة الأعلام بهذه المكانة والمرتبة الرفيعة في إمامة الحديث يجب أن يكون قد جمع أعلى أوصاف الضبط والإتقان للحديث والروايات، مع الديانة القوية والأخلاق العالية، إلا أنه قد نُقِلَ عن بعض العلماء كلامٌ في الشافعي يخالف ما عُرف عنه. قال القاضي عياض: "والثناء على الشافعي كثير وفضله مشهور إلا ما كان من يحيى بن

٣٣- ينظر: مصطفى الزقدي، القواعد الحديثية عند الإمام الشافعي (مكة المكرمة: دار طيبة الخضراء، ١٤٤٣هـ/ ٢٠٢١م)

ص ١٨.

٣٤- ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٩، ص ٣١.

٣٥- أبو عمرو عبد الرحمن ابن الصلاح، علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر (دمشق: دار الفكر، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م)

ط ٢١، ص ١٦. ينظر: مقدمة التحقيق لمسند الإمام الشافعي، بترتيب سنجر، تحقيق: ماهر ياسين الفحل (الكويت:

دار غراس، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م) ص ٦٠؛ إبراهيم الكرد ومحمد السحان، مكانة السنة عند الإمام الشافعي وجهوده

في حفظها، الجامعة الإسلامية، غزة، قسم الحديث الشريف وعلومه بكلية أصول الدين، بحث قدم في مؤتمر الإمام

الشافعي المنعقد في جامعة الأقصى في شهر أيار سنة ٢٠١٢م، ص ٤٢٠.

معين فإنه أكثر القول فيه وأساءه، ونحوه لعلي بن المديني ويونس والحسن بن مكرم، ومحمد بن عبد الحكم وغيرهم. وقد تقدم ليونس ومحمد خلاف ذلك، وأرى لأجل كلام يحيى وأولئك فيه ترك أهل الصحيح حديثه، فلم يُدخلوا له حرفاً. وكيف كان بلا خلاف في إمامته في الفقه، وإنما ضَعَف حديثه؛ لروايته عن الضعفاء، كما قال محمد بن عبد الحكم: يروي عن الكذابين والبدعيين، وإلا فهو في نفسه بريء من ذلك" (٣٦).

أما موقف يحيى بن معين من الشافعي فسيأتي الكلام عليه في المطلب التالي لأن هذه المسألة تحتاج إلى الشرح والبيان، وأما قول محمد بن عبد الحكم أنه يروي عن أهل الأهواء فسيببه أن الشافعي ما كان يرى البدعة مانعةً من قبول الأخبار إن تحقّق من صدق الخبر وتجنّب الكذب، ومن ذلك أنه كان يروي عن إبراهيم بن أبي يحيى (٣٧) وهو يعلم أنه قدرى، وكذلك يروي عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد (٣٨) وكان مرجئاً، وقد تجنب أئمة المحدثين الرواية عن إبراهيم بن أبي يحيى، لكنه خالفهم في ذلك مع أنه أخبر أنه قدرى، ودافع عن موقفه منه والرواية عنه لأمر يعرفه

-
- ٣٦- القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تحقيق: مجموعة بمطبعة فضالة (المحمدية المغرب: مطبعة فضالة، طبعت أجزاءه من سنة ١٩٦٥م إلى ١٩٨٣م) ج ٣، ص ١٨٥.
- ٣٧- إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى سمعان، المدني، مولى الأسلميين، روى عن الزهري وصالح مولى التوأمة وطائفة، وعنه الشافعي وطائفة، تكلم فيه أئمة الحديث، قال عنه أحمد: (قدرى معتزلي جهمي)، وتركه ابن المبارك وأهل الحديث، قال عنه ابن حجر: (متروك)، مات سنة ١٨٤هـ. ينظر: الذهبي، الكاشف، تحقيق محمد عوامة، (جدة: دار القبلية مع مؤسسة علوم القرآن، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م) ج ١ ص ٢٢٢؛ ابن حجر، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، (سوريا: دار الرشيد، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) ص ٩٣.
- ٣٨- عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، يروي عن أبيه وابن جريج وطائفة، قال عنه أحمد: (ثقة يغلو في الإرجاء)، وقال أبو حاتم: (ليس بالقوي)، وقال ابن حجر: (صدوق يخطئ)، مات سنة ٢٠٦هـ. ينظر: الذهبي، الكاشف، ج ١ ص ٦٦٢؛ ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٣٦١.

عنه، فقال: لأنَّ يَحْرَ من السماء أحبُّ إليه من أن يكذب، وكان ثقة في الحديث (٣٩)، فليست البدعة عنده مانعة من قبول الأخبار إن تحقق من صدق الراوي، وقد قال: أجزى شهادة أهل الأهواء كلهم إلا الرافضة؛ فإنهم يشهد بعضهم لبعض (٤٠)، وقال: "لم أر أحداً أشهد بالزور من الرافضة" (٤١). وقبوله من أهل البدع لم يمنع من شدته على الرافضة والمجاهرة بغضهم (٤٢). قال ابن أبي حاتم: فلم يتبين للشافعي أن إبراهيم كان يكذب، وكان يحسب أن الناس طعنوا فيه من أجل مذهبه في القدر (٤٣).

وأما رواية الشافعي عن بعض شيوخه الذين تكلم فيهم أهل الحديث بالتضعيف، فذلك أن الضعفاء الذين طعن فيهم أهل الحديث مختلفون: منهم من قد أجمعوا على سقوطه وترك الاحتجاج بروايته، فهؤلاء لا يحتج بهم الشافعي، وقد يروي عن بعضهم أخباراً في مسائل الباب الفقهي، لكن اعتماده على ما سبق من الكتاب أو السنة الصحيحة أو القياس الصحيح دون ما أورده من الرواية الضعيفة.

قال البيهقي: "ويعلم أن صاحبنا - يعني الشافعي - رحماً الله وإياه، لم يصدر أباً برواية مجهولة، ولم يبن حكماً على حديث معلول، وقد يورده في الباب على رسم أهل الحديث بإيراد ما عندهم من الأسانيد واعتماده على الحديث الثابت أو غيره من الحجج، وقد يثق ببعض من هو

٣٩- ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ١ ص ٥٨.

٤٠- البيهقي، السنن الكبرى، ج ٢١ ص ٩١.

٤١- المصدر السابق، ج ٢١ ص ٩٠؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٠ ص ٨٩. ينظر: الدعيس، مقدمة التحقيق لكتاب

البيهقي، بيان خطأ من أخطأ على الشافعي، ص ٢٦.

٤٢- الدعيس، مقدمة التحقيق لكتاب البيهقي بيان خطأ من أخطأ على الشافعي، ص ٢٦.

٤٣- ابن أبي حاتم، آداب الشافعي ومناقبه، ص ٢٢٣.

مختلف في عدالته على ما يؤدي إليه اجتهاده، كما يفعله غيره" (٤٤).

ومنهم من قد اختلفوا في جواز الاحتجاج بروايته فأدى اجتهاده إلى صدق بعضهم في الرواية مع من أدى اجتهاده إلى مثله من أهل المعرفة، فاحتج بروايته وأكّدها بما يؤكّد به أمثالها من المتابعة، وقد بيّن البيهقي ذلك في كتاب معرفة السنن والآثار بأمثلة تطبيقية (٤٥).

وقد أجاب الإمام مسلم عائب الشافعي بذلك بجواب فيه كفاية، حيث قال فيما نقله عنه البيهقي: "وهذا قول أهل العلم بالحديث والأخبار ممن يعرف بالتفقه فيها والاتباع لها منهم يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن إدريس الشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه" (٤٦).

وقال مسلم فيما نقل عنه البيهقي: "والشافعي لم يكن اعتماده في الحجة للمسائل التي ذكر في كتبه تلك الأحاديث في أثر جواباته لها، ولكنه كان ينتزع الحجج في أكثر تلك المسائل من القرآن والسنة والأدلة التي يستدل بها ومن القياس؛ إذ كان يراه حجة ثم يذكر الأحاديث قوية كانت أو غير قوية، فما كان منها قوياً اعتمد عليه في الاحتجاج به، وما لم يبلغ منها أن يكون قوياً ذكره عند الاحتجاج بذكرٍ خاملٍ فاترٍ، وكان اعتماده حينئذ على ما استدل به من القرآن والسنة والقياس" (٤٧). وأما اتهام الشافعي بأنه لم يكن قوياً في الحديث أو أنه صرح بأنه لا يذكر أسانيد بعض

٤٤ - البيهقي، معرفة السنن والآثار، ج ١ ص ٢١٦.

وقال في موضع آخر: ومما يعد في احتياطه لنفسه ونظره في كتبه لدينه أنه كان لا يرى الاحتجاج برواية المجهولين ولا بما كان ضعيفاً عنده بانقطاع أو ضعف راو، وإن رواه في جملة ما روى من الأحاديث بين ضعف، وأخبر أن اعتماده فيها اختار على غيره. ينظر: البيهقي، مناقب الشافعي، ج ٢ ص ٣٨.

٤٥ - وقد أشار إلى ذلك في كتابه: بيان خطأ من أخطأ على الشافعي، ص ٣٣٢.

٤٦ - المصدر السابق، ص ٣٣٢.

٤٧ - المصدر السابق، ص ٣٣٣.

الأحاديث شكَّ فيها لغياب أصوله عنه، مما يدل على ضعف حفظه في الظاهر، فإن الشافعي قد فعله من باب الورع والاحتياط، وليست عنده أوهام، ولم يُحفظ عنه خطأ في الرواية، وقد قال الخطيب البغدادي: بأن أئمة النقل قد اعتبروا ما رواه الشافعي، فلم يقفوا منه على وهم، ولا أدركوا له شيئاً قد لحقه فيه سهو، حتى قال من انتهى إليه الحفظ في عصره ولم يُدانه أحد من أهل وقته أبو زرعة الرازي: "ما عند الشافعي حديث غلط فيه" (٤٨).

وقال المزني: "من شاء من خلق الله عز وجل ناظرته على خطأ الشافعي، أن الخطأ من الكاتب وليس منه" (٤٩).

وقد مر قول أبي داود فيه، وهو أحد أئمة الحديث وممن أدرك أصحاب الشافعي ووقف على رواياته القديمة والجديدة، وقول أبي زرعة، وهو أحد أركان الحديث وحفاظه وممن سمع كتب الشافعي ووقف على رواياته، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي مقدّمان في علم الحديث، وعنهما أخذ أحمد بن حنبل وعلي بن المديني ويحيى بن معين وغيرهم من الأقران في علم الحديث (٥٠).

قال البيهقي في مقدمة كتابه بيان خطأ من أخطأ على الشافعي: "وقد رويانا عن جماعة من أهل العلم بالحديث ممن جالس الشافعي وسمع منه أو نظر في كتبه ووقف على صحة رواياته وإتقانه فيها ما يستدل به على أن الخطأ الذي يرى فيها في بعض الأحاديث غير واقع من جهته، ونحن نبين من ذلك ما يقع به الإحاطة إن شاء الله تعالى على ترتيب كتاب المعرفة ونضيف إليه بيان ما يتوهم أنه

٤٨ - الخطيب البغدادي، مسألة الاحتجاج بالشافعي، ص ٥١.

٤٩ - البيهقي، بيان خطأ من أخطأ على الشافعي، ص ٩٦.

٥٠ - ينظر: المصدر السابق، ص ٩٧، و ص ٩٩.

خطأ وليس بخطأ" (٥١).

وهكذا نكون قد حاولنا الجواب عما عيب به على الشافعي في منهجه الحديثي، ولا يعني ذلك نفي الخطأ عن الشافعي ولا دعوى عصمته، ففعل كل إمام وقوله يحتمل الصواب والخطأ، والله تعالى أعلم.

٢. موقف يحيى بن معين من الشافعي

في هذا المبحث سأتناول أقوال يحيى بن معين في حق الشافعي بالدراسة والبحث، في محاولة لفهم وبيان حقيقة موقف ابن معين من الشافعي، وهل كان يطعن فيه كما فهم البعض؟

١, ٢. الروايات المنقولة عن يحيى بن معين في حق الشافعي

روي عن الإمام يحيى بن معين أنه تحامل على الشافعي، وأنه كان يتكلم في الشافعي حتى أنكر عليه ذلك بعض معاصريه (٥٢).

قال ابن الجنيد الراوي عن ابن معين: قلت ليحيى بن معين: ترى أن ينظر الرجل في شيء من الرأي؟ فقال: "أي رأي؟"، قلت: رأي الشافعي وأبي حنيفة، فقال: "ما أرى لمسلم أن ينظر في رأي الشافعي، ينظر في رأي أبي حنيفة أحب إليّ من أن ينظر في رأي الشافعي" (٥٣)، وعلق عليه الذهبي قائلاً: "قلت: إنما يقول هذا يحيى لأنه كان حنفياً، وفيه انحرافٌ معروف عن الشافعي،

٥١ - المصدر السابق، ص ١٠٢.

٥٢ - ينظر: القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٣، ص ١٨٥.

٥٣ - سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، تحقيق أحمد محمد نور سيف، (المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م)

رقم الحديث: ٩٢، ص ٢٩٥؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١١ ص ٨٨.

والإنصافُ عزيزٌ" (٥٤).

ومن ذلك ما نُقِلَ عنه أنه نسب الشافعيَّ إلى التشيع، فلما بلغ ذلك أحمدَ حنبل، قال له: تقول هذا لإمامٍ من أئمة المسلمين؟ فقال يحيى: إني نظرت في كتابه في قتال أهل البغي، فإذا قد احتج من أوله إلى آخره بعلي بن أبي طالب عليه السلام. فقال أحمد بن حنبل: عجباً لك! فبِمَن كان يحتج الشافعي في قتال أهل البغي، وأول من ابتلي من هذه الأمة بقتال أهل البغي علي بن أبي طالب؟ وهو الذي سنَّ قتالهم وأحكامهم، ليس عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الخلفاء وغيره فيه سُنَّةٌ، فبِمَن كان يَسْتَنُّ؟، فحجل يحيى من ذلك (٥٥).

وكذلك استنكر ابن معين على الشافعي تسمية مَنْ حارَبَ سيدنا علياً عليه السلام بغاةً، وفيهم أم المؤمنين عائشة وطلحة والزبير رضي الله عنهم، كأن يحيى عدَّ ذلك تشيعاً، فردَّ عليه أحمد، وبَيَّن أن الشافعي لم يزد على اتباع القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَلِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلُوا فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ (٥٦).

وكذلك ورد عن ابن معين أنه أنكر على أحمد بن حنبل مبالغته في الاحترام للشافعي وتبجيله. ومن ذلك أن الشافعي لما قدم بغداد لزمه أحمد وكان يمشي مع بغلته، فقال له يحيى: إنك تمشي مع بغلة هذا الرجل؟، يعني بغلة الشافعي، فقال له أحمد: لو كنت من الجانب الآخر كان أنفع

٥٤ - الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٤هـ -

٢٠٠٣م) ج ٥ ص ٩٦٥. وقال في السير: قد كان أبو زكريا -رحمه الله- حنفياً في الفروع، فلهذا قال هذا، وفيه انحراف

يسير عن الشافعي. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١١ ص ٨٨.

٥٥ - البيهقي، مناقب الشافعي، ج ١ ص ٤٥١.

٥٦ - سورة الحجرات، الآية: ٩. لم أجد هذه القصة في مصدر قديم إلا في رسالة المعلمي. ينظر: عبد الرحمن بن يحيى

المعلمي البياني، مجموع الرسائل الحديثية، الرسالة رقم (١١) بعنوان: تنزيه الإمام الشافعي عن مطاعن الكوثري،

تحقيق علي العمران (دار عالم الفوائد، ١٤٣٤هـ) ص ٣٢١.

لك (٥٧).

والمعروف عند أهل العلم بالحديث والرجال أن يحيى بن معين كان شديداً في كلامه على الناس، وقد نُقل عنه كلامٌ في كبار الأئمة من أهل الحديث وغيره بالطعن فيهم والغمز بهم، ولم تكن الأسباب التي تعلل بها تدعو إلى جرحهم. قال ابن عبد البر: "وقد كان ابن معين عفا الله عنه يُطلق في أعراض الثقات الأئمة لسانه بأشياء أنكرت عليه..."، ثم ذكر نماذج لنيه من بعض أهل العلم والفضل المعروفين، ثم قال: "وما نُقم على ابن معين وعيب به أيضاً قوله في الشافعي: إنه ليس بثقة" (٥٨).

وقال القاضي عياض: "والثناء على الشافعي كثير وفضله مشهور إلا ما كان من يحيى بن معين، فإنه أكثر القول فيه وأساءه..." (٥٩).

٢, ٢. توجيه موقف يحيى بن معين من الشافعي

والذي يظهر - بعد التأمل في موقف يحيى بن معين من الشافعي وفي السياق التاريخي الذي عاش فيه - أن البيئة والجو العلمي السائد آنذاك كان له أثر في موقف ابن معين من الشافعي، وذلك أن النزاع بين أهل الحديث وأهل الرأي كان في ذروته، وكان أهل الرأي في العراق - في هذه المرحلة من التاريخ الإسلامي - يتحكمون في أهل الحديث لقلة معرفتهم بالفقه ولعدم معرفتهم طرق الاستنباط من الآثار، كما هو معروف، فلما جاء الشافعي وكان يتكلم بكلام أهل الرأي: في

٥٧- ابن عساکر، تاريخ دمشق، ج ٥١ ص ٣٥٥؛ ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ١ ص ٢٠٨. ينظر: إيمان

عصفورة، العمل بالحديث الضعيف عند الإمام الشافعي (الرياض: دار فارس، ١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م) ص ٥٦.

٥٨- ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق أبي الأشبال الزهيري (السعودية: دار ابن الجوزي، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م) ج ٢ ص ١١١٣.

٥٩- القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٣ ص ١٨٥.

الاستنباط، وطرق الاحتجاج، وحجية الإجماع، والقياس، لعل ذلك أثار حفيظة ابن معين؛ لموقفه السابق من أهل الرأي؛ لأنه كان يأخذ من السنة بما ظهر له ويقلد فيها عدا ذلك (٦٠)، فاستنكر من أحمد بن حنبل تبجيله للشافعي ومشيه مع بغلته؛ لأن فيه خنوعاً لأهل الرأي - في تصور ابن معين - وهذا مما لا ينبغي فعله لأهل الحديث والأثر.

إضافة إلى أمر آخر، وهو أن الشافعي قدم من الحجاز، ويحيى في العراق، وكان معروفاً أن أهل الحجاز لا يقبلون الأخبار المروية عن أهل العراق عموماً؛ لما انتشر في العراق من الوضع في الحديث وكثرة الفرق المخالفة لأهل السنة وشيوع الكذب، فكانوا يتورعون ويحذرون من قبول كل ما يأتي من العراق، وكان هذا موقف الشافعي في بدء أمره؛ لأنه من أهل الحجاز وتربى على طريقتهم في العلم، ولا شك أن هذا الأمر كان مثار غضب واستنكار من قبل علماء الحديث والأثر من أهل العراق، ومنهم يحيى بن معين، والله تعالى أعلم.

روى الربيع بن سليمان عن الشافعي أنه قال: إذا جاوز الحديث الحرمين ضَعُف نَخَاعُهُ (٦١).

وقال الشافعي ليونس بن عبد الأعلى: إذا وجدت أهل المدينة على شيء، فلا يدخلن قلبك شك أنه الحق، وكل ما جاءك وإن صح وقوي كل القوة لم تجد له بالمدينة أصلاً وإن ضَعُف فلا تعبأ به، ولا تلتفت إليه (٦٢).

وقد سأله يونس بن عبد الأعلى: إذا روى الحديث منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن

٦٠- كان ابن معين يقلد الإمام أبا حنيفة وأصحابه في الفروع. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١ ص ٨٨؛ العلمي،

تنزيه الإمام الشافعي، ص ٣٢٢.

٦١- البيهقي، المدخل إلى علم السنن، ج ١ ص ٣٥٧.

٦٢- المصدر السابق، ج ١ ص ٣٥٧.

عبد الله، أتقوم به حجة؟ قال: لا، حتى يُروى بالحجاز وإن كان منقطعاً مع ذلك، وإنَّ بالعراق قومًا صالحين ما يُستظهر عليهم بأحد (٦٣).

هذا موقف الشافعي الأول من مرويات أهل العراق، ثم غيّر رأيه وجعل المعيار: الصدق والضبط.

قال بحر بن نصر: أملى علينا الشافعي، قال: مَنْ عُرِفَ من أهل العراق وَمِنْ أَهْلِ بَلَدِنَا بالصدق والحفظ قَبْلُنَا حديثه، وَمِنْ عُرِفَ مِنْهُمْ وَمِنْ أَهْلِ بَلَدِنَا بِالْغُلْطِ رَدُّنَا حديثه، وما حَابَيْنَا أَحَدًا، وَلَا حَمَلْنَا عَلَيْهِ (٦٤).

وهذا الذي يُوجّه به موقف ابن معين من الشافعي، ولا يُحْمَلُ على أن يكون قد جرح الشافعي في عدالته أو تكلم عليه في حفظه، وإمامة الشافعي كانت معروفة، وضبطه وإتقانه للأحاديث والآثار كان مرأى الأعين ومسمع الأذان، وإذا نسي شيئاً ما من الأخبار صرّح أنه لا يستحضر سند الحديث أو متنه (٦٥)، ولم يثبت عن يحيى أنه طعن في الشافعي من جهة معرفته بالحديث وضبطه له.

ويبدو أن يحيى اتخذ هذا الموقف من الشافعي أول مجيئه إلى بغداد، لكن بعد أن أنكر عليه معاصروه ورأى هو بعينه حقيقة الشافعي وعلمه وفضله ونصرتَه لأهل الحديث غير موقفه، أما ما يتعلق بتهمته للشافعي بالتشيع وسبب هذا الاتهام، فقد تقدم آنفاً ردُّ الإمام أحمد عليه، ويظهر منه أن

٦٣- المصدر السابق، ج ١ ص ٣٥٨.

٦٤- المصدر السابق، ج ١ ص ٣٥٨. وعلّق عليه البيهقي قائلاً: هذا هو المذهب، وعليه أكثر أهل العلم بالحديث، والذين رَوَيْنَا عَنْ بَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي ذِمِّ رِوَايَةِ أَهْلِ الْعِرَاقِ فَلَمَّا ظَهَرَ لَهُمْ مِنَ الْمَنَاقِبِ وَالتَّدْلِيلِ فِي رِوَايَاتِهِمْ، وَقَدْ قَامَ بِهَذَا الْعِلْمِ جَمَاعَةٌ مِنْصُورُونَ، حَتَّى عَرَفُوا مَنْ يُوَثِّقُ بِرِوَايَتِهِ مِنْهُمْ وَمَنْ لَا يُوَثِّقُ بِهَا... الخ.

٦٥- ينظر: الشافعي، الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، تصوير (القاهرة: دار الذخائر) رقم الحديث: ١١٨٤.

يحيى قد قبل خطأه في هذا الاتهام^(٦٦). وابن معين معذور في هذا؛ لأن كثرة الرواية عن آل البيت كان من سمة الشيعة، وخاصة أن الشافعي من آل البيت، فهو مطلبي، وكذلك تهمته القديمة التي أحضر بسببها إلى العراق في أول قدمته، حيث اتهم بانتائيه إلى العلويين في محاولتهم الانقلاب على الحكومة العباسية في اليمن، إذا جعلنا نُصَب أعيننا كل هذه الأمور، نجد ابن معين معذورًا في ظنه، لكن لا ريب أن الشافعي بريء من وصمة التشيع، وروايته عن آل البيت مثل روايته عن باقي الصحابة ﷺ وحفاظ الآثار.

وكذلك، مما يوجّه به نقد ابن معين للشافعي، أنه لم يكن يعرف الشافعي جيدًا، وقد نقل ابن عبد البر عن أحمد بن حنبل، أنه قيل له: إن يحيى بن معين يتكلم في الشافعي. فقال أحمد: ومن أين يعرف يحيى الشافعي؟ هو لا يعرف الشافعي ولا يعرف ما يقول الشافعي، ثم علّق عليه ابن عبد البر قائلاً: ومن جهل شيئًا عاداه، صدق أحمد بن حنبل رحمه الله، إن ابن معين كان لا يعرف ما يقول الشافعي رحمه الله^(٦٧)، فلما عرف الشافعي فيما بعد، اختلف موقفه منه، والذي يدل على ذلك أن ابن معين لما سئل عن الشافعي متأخرًا، قال: الشافعي صدوق، لا بأس به^(٦٨)، وقيل له: أبا زكريا، ما تقول في الشافعي؟ فقال: دغ هذا عنك، لو كان الكذب له مطلقًا لكانت مروءته تمنعه أن يكذب^(٦٩)، ويظهر منه أنه كره الكلام في الشافعي وكره السؤال عنه، فوصفه بها لا يصف به باقي الحفاظ، بمعنى أن الله لو أباح له الكذب لكان يتورع عن الكذب أدبًا ومروءة، والله تعالى أعلم.

٦٦- ينظر: إبان عصفورة، العمل بالحديث الضعيف عند الإمام الشافعي، ص ٥٦.

٦٧- ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ج ٢ ص ١١٣.

٦٨- ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ١ ص ٢٠٨.

٦٩- أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (مصر: مطبعة السعادة، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م) ج ٩ ص ٩٧؛ ابن

عساكر، تاريخ دمشق، ج ٥١ ص ٣٦٠.

وقد نقل الحافظ ابن عساكر عن محمد بن علي الصايغ، أنه قال: سمعت يحيى بن معين يقول: محمد بن إدريس الشافعي في الناس بمنزلة العافية للخلق والشمس للدنيا، جزاه الله عن الإسلام وعن نبيه ﷺ خيرًا (٧٠).

٢، ٣. محاولات أهل العلم لتوجيه موقف ابن معين من الشافعي

وقد حاول بعض أهل العلم قديمًا الجواب عن جرح ابن معين للشافعي، إما بنفي الرواية التي نُقلت عنه في حق الشافعي أو تأويلها، ولم يرتض ابن عبد البر هذا التوجيه؛ لأنه قد ثبت عن ابن معين أنه كان يتكلم في الشافعي.

قال ابن عبد البر: وقد كان الأمير عبد الله بن الأمير عبد الرحمن بن محمد الناصر يقول: إن ابن وضاح (٧١) كذب على ابن معين في حكايته عنه أنه سأله عن الشافعي فقال: ليس بثقة، وزعم الله أنه رأى أصل ابن وضاح الذي كتبه بالمشرق وفيه: سألت يحيى بن معين عن الشافعي فقال: هو ثقة. قال: وقد كان ابن وضاح يقول: ليس بثقة، فكان عبد الله الأمير يحمل على ابن وضاح في ذلك، وكان خالد بن سعد يقول: إنما سأله ابن وضاح عن إبراهيم بن محمد الشافعي ولم يسأله عن محمد بن إدريس الفقيه الشافعي. وهذا كله عندي تحرُّص وتكلم على الهوى، وقد صح عن ابن معين من طرق أنه كان يتكلم في الشافعي على ما قدَّمت لك حتى نهاه أحمد بن حنبل رحمه الله ونَبَّهه على

٧٠- ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج ٥١ ص ٣٥٥.

٧١- هو محمد بن وضاح بن بزيع القرطبي الحافظ، محدث الأندلس مع بقي بن مخلد، أخذ عن أصحاب مالك والليث، روى علمًا جمًّا. قال ابن الفريسي: له خطأ كثير وأشياء يصحفها، وكان لا علم له بالفقه، ولا العربية. قال ابن حجر: هو صدوق في نفسه. توفي سنة ٢٨٦هـ. ينظر: ابن حجر، لسان الميزان، تحقيق أبو غدة (دار البشائر الإسلامية، ٢٠٠٢م) ج ٧ ص ٥٦٧.

موضعه في العلم (٧٢).

وهذا الجواب والرد - وإن استنكره ابن عبد البر - ليس مستبعداً، ويؤيده قول الحاكم: تتبعنا التواريخ وسواد الحكايات عن يحيى بن معين، فلم نجد في رواية واحد منهم طعنًا على الشافعي، ولعل من حكى عنه غير ذلك قليل المبالة بالوضع على يحيى، والله أعلم (٧٣).
أما اتهام محمد بن وضاح بالكذب فبعيد وغير سائغ؛ لأنه قد ثبت عن أهل العلم بالرجال أنه صدوق، لكن له خطأ كثير وأشياء كان يغلط فيها (٧٤). وهذا يحتمل أن يكون مما أخطأ فيه؛ لأنه قد ثبت عن يحيى في روايات أخرى أنه وثق الشافعي عندما سئل عنه، ورجح الحافظ ابن حجر هذا التوجيه حاملاً جرح ابن معين له على خطأ الناقل، وقال: ومما يؤيد ذلك رواية الزعفراني عن يحيى بن معين، قال: سألت عن الشافعي، فقال: دعنا، لو كان الكذب حلالاً لمنعته مروءته أن يكذب (٧٥). ومما يستدل به على خطئه أمور:

أولاً: ما تقدم أنه رُئي في أصله، والأصل أولى بالصحة من الحفظ، ولا سيما إذا كان الراوي معروفاً بالخطأ والغلط.

ثانياً: تفرد به هذه الكلمة عن ابن معين مع كثرة أصحاب ابن معين الملازمين له، الذين هم أحرص على سؤال ابن معين ونقل كلامه من ابن وضاح، وهم معروفون.
ثالثاً: أنه لم يأت عن غير ابن معين من الأئمة طعنٌ في الشافعي، وقد قال ابن عبد البر عقب

٧٢- ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ج ٢ ص ١١٣. ينظر: ابن حجر، لسان الميزان، ج ٧ ص ٥٦٧.

٧٣- ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ١ ص ٣١.

٧٤- ينظر: ابن حجر، لسان الميزان، ج ٧ ص ٥٦٧.

٧٥- ابن حجر، لسان الميزان، ج ٧ ص ٥٦٧. وينظر: المعلمي، تنزيه الإمام الشافعي، ص ٣١٨.

الكلمة المارة قريباً: لم يتابع يحيى بن معين أحد في قوله في الشافعي (٧٦).
والذين أحسنوا الثناء على الشافعي ووثقوه أكثر بكثير ولا تقدر قطرة من كلام ابن معين في بحر مدحهم.
قال الإمام أحمد بن حنبل: كان الفقهاء أطباءً والمحدثون صيادلةً، فجاء محمد بن إدريس طبيباً صيدلاً ثانياً (٧٧).
وقال: ما من أحد من أصحاب الحديث حملَ محبةً إلا وللشافعي عليه منة (٧٨).
قال النووي معلقاً على قوله: فهذا قولُ إمامِ أصحابِ الحديثِ وأهلِهِ، ومَن لا يختلفون في ورعه وفضله (٧٩).

وبالنظر إلى اشتها الشافعي وانتشار علمه وكثرة مخالفيه وحُسادَه، لو كان هناك ما يقتضي أن يقال فيه (ليس بثقة) أو ما يقرب من ذلك، لما تفرد بها ابن معين، لو صحَّت عنه.
رابعاً: أنه بالنظر إلى ما دُكر لو كان ابن معين قال تلك الكلمة أو نحوها لكثُر تناقلُ الناس لها، ولم ينفرد بها رجل من أهل الأندلس.

خامساً: في مصادر ترجمة الشافعي وردت روايات عن ابن معين يصفه فيها بالثقة والصدوق وليس به بأس، كما سبق، وهذه الأمور تجعلنا نشكُّ في صحة تلك الكلمة عن ابن معين، ولو جاءت عن ابن معين كلمة في غير الشافعي وافق فيها نحو هذا لشكَّكنا فيها أيضاً (٨٠).

٧٦- ينظر: ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ج ٢ ص ١٠٨٢.

٧٧- ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج ٥١ ص ٣٣٤.

٧٨- أبو زكريا محيي الدين النووي، المجموع شرح المذهب، تصحيح لجنة من العلماء، (القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية، ١٣٤٧هـ) ج ١ ص ١٠.

٧٩- النووي، المجموع شرح المذهب، ج ١ ص ١٠.

٨٠- ينظر: المعلمي، تنزيه الإمام الشافعي، ص ٣٢٠.

قال المعلمي البيهقي: وقد ذكر ابن عبد البر، كما في مختصر كتاب العلم أن ابن معين سئل عن الشافعي، فقال: ما أحب حديثه ولا ذكره^(٨١)، فهذا تكلم في الشافعي وليس بجرح. ولم أقف لابن معين على كلمة ظاهرة في الجرح تشهد لما روي عن ابن وضاح، وقد تقدم عن الحاكم نفي ذلك البتة^(٨٢).

فإن قيل: إن ابن معين وإن لم يجرح الشافعي بما يرد حديثه، لكن قد تعددت الروايات في غص ابن معين من الشافعي في الجملة، وذلك يدل على لين ما في الشافعي، فالجواب أنه في ظن ابن معين ممكن، لكن ليس في نفس الأمر^(٨٣)، وقد تقدم قول أحمد في الرد عليه، ولا شك أن ابن معين كان يقف من الشافعي موقفاً سلبياً لأمر في نفس ابن معين، كما مر أن سب تحامل ابن معين على الشافعي لم يكن متعلقاً بعلمه، وإنما لأمر يخص ابن معين وموقفه من أهل الحجاز.

قال البيهقي: وإنما كانوا يسألون يحيى عنه لما كان قد اشتهر من حسد يحيى إياه، وإفراط أحمد بن حنبل في توقيره وتعظيمه وتقديمه والاعتراف بفضله وعقله وعلمه والأخذ عنه^(٨٤)، وقال: كان يأخذه شيء مما يأخذ أهل العلم من الحسد، ومع هذا فكان يُحسِن القول في الشافعي^(٨٥).

وقال المعلمي: وقد يكون عَرَضَ ليحيى ما أورثه نُفْرَةً طَبِيعِيَّةً عن الشافعي، فكان يبدد منه ما فيه خشونة، ثم ذكر قصة أخذ أحمد بركاب بغلة الشافعي، واستنكار يحيى ذلك منه وردَّ أحمد عليه، وكذلك أنه لما قدم الشافعي بغدادَ لزمه أحمدُ مع بغلته، وأخلى الحلقة التي كان يجتمع فيها مع

٨١- ينظر: ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ج ٢ ص ١٠٨٢.

٨٢- المعلمي، تنزيه الإمام الشافعي، ص ٣١٨.

٨٣- ينظر: المرجع السابق، ص ٣١٨.

٨٤- البيهقي، بيان خطأ من أخطأ على الشافعي، ص ١٠٠.

٨٥- المصدر السابق، ص ٩٩.

يحيى وأقرانه^(٨٦)، ثم قال: فكان ابن معين يرى العلمَ كلَّ العلم هو جمع الأحاديث وتتبُّعها، ثم النظر فيما يصح وما لا يصح، والبحث عن الخطأ والعلل وأحوال الرجال، ونحو ذلك مما يتعلق بالرواية، وكان يجتمع هو وأحمد وأقرانهما لذلك، وكان سنُّ الشافعي قريباً من سنِّهم، وليس بالكثير من الحديث، بل كلُّ من أحمد ويحيى أكثر منه حديثاً وأعلم بالرواية منه، فلم ير ابنُ معين لانقطاع أحمد إلى الشافعي ولزومه له معنًى.

فأما الفقه، فلم يكن يحيى يبالي به؛ فإنه كان في نفسه يأخذ بما يتضح له من السنة ويقلِّد في الباقي، ولا يبحث مع أحدٍ ولا يناظر، ولا يهمله اختلاف الناس شيئاً. وكان أحمد على خلاف ذلك، فإنه كان يتفقه ويرى وجوب الاجتهاد، ويسوؤه ردُّ بعض الناس للسنة. وكان هو وكثير من أهل الحديث ينكرون على أهل الرأي ولا يستطيعون مناظرتهم، فكان أهل الرأي يسخرون من أهل الحديث ويستضعفونهم ويرمونهم بالجهل والغباوة، ويستطيّلون عليهم...^(٨٧).

قلت: أما قوله إن أهل الحديث كانوا عالة على أهل الرأي وأنهم لم يكونوا يحسنون الاجتهاد فصحيح؛ لأنه قد ورد في روايات كثيرة أن أفضية أهل الحديث في العراق كانت بأيدي أصحاب أبي حنيفة وغيرهم من أهل الرأي قبل مجيء الشافعي^(٨٨). وأما قوله إن أهل الرأي كانوا يسخرون من أهل الحديث ففي تعميمه نظر، ولعله يقصد أهل الرأي من غير أهل السنة؛ لأنه قد ورد أن بعض الطوائف من أهل الرأي ممن لا ينسب نفسه إلى أهل السنة والجماعة كانوا يسخرون

٨٦- ابن حجر العسقلاني، توالي التأسيس بمعالي ابن إدريس، تحقيق عبد الله الكندري (بيروت: دار ابن حزم، الطبعة

الأولى، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م) ص ١٣٢.

٨٧- المعلمي، تنزيه الإمام الشافعي، ص ٣٢٢.

٨٨- البيهقي، مناقب الشافعي، ج ١ ص ٢٢٤.

من أهل الحديث والسنة ويطعنون فيهم^(٨٩). وهذه قضية ليس لها علاقة بموضوعنا، لذلك أكتفي بهذا التعليق الموجز.

ثم قال المعلمي: وكان الشافعي قد تمكّن من العلم بالكتاب والسنة وعرف طرق الاجتهاد... فوجد به أحمد ضالّته المنشودة، ولم يكن لابن معين شأن في ذلك، فاختلف نظرُ الشيخين - أحمد وابن معين - فكان ابن معين يرى أن أحمد يضيّع أوقاته فيما لا يعني ويترك ما هو العلم حقاً - في رأي ابن معين - وهو ما كانوا يجتمعون عليه من قبل من علوم الرواية، فلذلك كان ابن معين يلوم أحمد فيبالغ كما مرّ، وأحمد لا يُصغي إليه، ولما كان السبب في هذا هو الشافعي، تولّدت في نفس ابن معين شبهة نفرة عن الشافعي... أضف إلى ذلك ما كان أحمد يستقبل به عتاب ابن معين، كقوله: "إن أردتَ الفقه فتعالَ فالزَمْ ذنبَ هذه البغلة"، وغير ذلك من الكلمات التي من شأنها أن تزيد في حنقه^(٩٠).

وهذا يؤكد ما قدّمته في توجيه كلام ابن معين أن السبب الأصلي لموقف ابن معين من الشافعي كانت قضايا شخصية، والله تعالى أعلم.

٣. موقف البخاري ومسلم من أحاديث الشافعي

في هذا المبحث سأحاول الكشف عن موقف أصحاب المصنفات الحديثية من أحاديث الشافعي وخاصة الشيخين وأسباب عدم تخريجهم لأحاديثه في كتبهم.

٣، ١. أسباب عدم إخراج أحاديث الشافعي في الصحيحين

كثر كلام أهل العلم حول مسألة عدم إخراج الشيخين البخاري ومسلم لمرويات الشافعي

٨٩- المصدر السابق، ج ١ ص ٢٢١.

٩٠- المعلمي، تنزيه الإمام الشافعي، ص ٣٢٣.

في صحيحيهما، وكثر الجدل حول هذه المسألة قديماً وحديثاً، ومن الأسباب التي ذُكرت في ذلك ما يلي:

- أ- رواية الشافعي عن الضعفاء ومن تُكَلِّم فيهم.
 - ب- قلة معرفة الشافعي بالحديث وعِلَلِه وطُرُقِه.
 - ت- كلام بعض علماء الحديث في الشافعي وتضعيفهم لحديثه.
 - ث- ما رماه به بعضهم من التشيع ونصرة أهل الأهواء.
- قال الخطيب البغدادي: وزعم بعض مَنْ يدَّعي المعرفة أَنَّ الشافعيَّ إنما عدل البخاري عن الاحتجاج بروايته لِقلَّةِ علمه كان بالحديث وعِلَلِه، ومعرفة أسانيدِه وطُرُقِه، وتمييزه صحيحَه من سقيمِه، وأحوال رواته ونقلته. وهذه دعوى متعريّة عن البرهان ما أنزل الله بها من سلطان (٩١).
- ثم حاول الخطيب أن يذكر الأسباب التي جعلت قائل هذا القول يظن هذا الظن، فذكر منها شيئين:

أحدهما: تأويل قول الشافعي لأحمد تأويلاً خاطئاً، وهو قوله: أنتم أعلمُ بالأخبار الصحاح منا، فإذا كان خبرٌ صحيحٌ فأَعْلَمُنِي حتى أَذهبَ إليه، كوفيّاً كان أو بصريّاً أو شامياً (٩٢)، فرأى أن هذا قولٌ مُقَرَّرٌ بالتقصير، يقول في قاعدة مذهبه على التقليد، وليس الأمر كذلك.

وإنما أراد الشافعي إعلامَ أحمد بن حنبل أن أصله الذي بنى عليه مذهبه: الأثر دون غيره فيما ثبت النص بخلافه، وأشار إلى أن أصحاب الحديث أشدُّ عنايةً من غيرهم بتصحيح الأحاديث وتعليلها، وأكثر بحثاً عن أحوال الأمة في جرحها وتعديلها، ليستخرج بذلك ما في نفس أحمد ويسبره: هل يجد عنده طعنًا عليه أو عيباً فيما يذهب إليه أو خبراً يخالف أصله أو أثراً ينقض قوله؟

٩١- الخطيب البغدادي، مسألة الاحتجاج بالشافعي، ص ٤٠.

٩٢- البيهقي، مناقب الشافعي، ج ١ ص ٥٢٨.

وهذا يدل على قوة نفسه فيها أصَّله وإتقانه قاعدة مذهبه وما شيَّده (٩٣).

ثانيهما: تأويل وصية الشافعي بمعنى غير صحيح، وهو قول الشافعي لأصحابه: إذا وجدتم سنة خلاف قولي فخذوا بها (٩٤) ولا يوجد فيه ما يدل على مخالفته لمذهبه في الاعتقاد على الآثار، وإنما قال هذا تعظيماً للأثر وحثاً على التمسك بالسنن.

ويبطل قول المعتل بما عُرِف من أن البخاري قد أخرج في صحيحه أحاديث عن جماعة ليس لواحد منهم قدم في العلم ثابتة، ولا حالة عند أهله ظاهرة: كعبد الله بن مرة، وسعدان بن يحيى اللخمي، وشبيب بن سعيد الحبطي، وطلحة بن أبي سعيد، وعبد الله بن يحيى بن أبي كثير، وخلق يطول ذكرهم، احتج بأحاديثهم وليس يقاربون الشافعي في اشتها الاسم وانتشار العلم وبيان الفضل وصحة الأصل (٩٥).

وهذا ما بلغ الخطيب في سبب عدول الشيخين عن إخراج أحاديث الشافعي، وقد ردَّ عليها كما رأينا، وسيأتي بيان الأمور التي يرى الخطيب وغيره أنها أسباب حقيقية لعدم إخراج حديثه.

قال القاضي عياض: "...وأرى لأجل كلام يحيى وأولئك فيه ترك أهل الصحيح حديثه، فلم يُدْخِلُوا له حرفاً. وكيف كان بلا خلاف في إمامته في الفقه، وإنما ضَعُفَ حديثه لروايته عن الضعفاء كما قال محمد بن عبد الحكم: يروي عن الكذابين والبدعيين، وإلا فهو في نفسه بريء من ذلك. وقد ألف الحافظ أبو بكر بن ثابت الخطيب كتاب الحجة في الشافعي، وأثبت في الصحيح" (٩٦).

٩٣- الخطيب البغدادي، مسألة الاحتجاج بالشافعي، ص ٤٠.

٩٤- ذكره باختصار ثم أسنده إلى الشافعي بتمامه. ينظر: الخطيب البغدادي، مسألة الاحتجاج بالشافعي، ص ٤١.

٩٥- المصدر السابق، ص ٤١.

٩٦- القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٣ ص ١٨٥.

هذا رأي القاضي عياض في سبب إهمال الشيخين لمرويات الشافعي من ذكرها في الصحيحين، وهذا الذي ذهب إليه يخالف ما عليه أكثر أهل العلم في توجيه ذلك. وأما ما رُمي به الشافعي من طرف البعض فهو كما قال القاضي عياض: إن الشافعي بريء من تلك التهم، وقد ذكر هو نفسه ونقل عن غيره في ترجمته ما يُفند تلك التهم (٩٧).

والسبب الحقيقي الذي رجّحه الأكثرون لعدم إخراج حديث الشافعي في الصحيحين فهو لزوم الشيخين لطريقة أهل الحديث في إخراج الأحاديث وذكر المرويات، والحرص على العلو في السند، والتقليل من الوسائط قدر المستطاع (٩٨)، كما بيّنه أئمة هذا الشأن، وتفصيل ذلك فيما يلي.

قال الخطيب البغدادي: والذي نقول في تركه الاحتجاج بحديث الشافعي: إنما تركه لا لمعنى يوجب ضعفه لكن غني عنه بما هو أعلى منه، وذلك أن أقدم شيوخ الشافعي الثقات الذين روى عنهم مالك بن أنس وعبد العزيز بن محمد الدراوردي وداود بن عبد الرحمن العطار وسفيان بن عيينة، والبخاري لم يدرك الشافعي وروى عن من كان أكبر منه سنًا وأقدم منه سماعًا، وذكر جماعة من الرواة الثقات، ثم قال: وحديثه أيضًا عن شيوخ الشافعي جماعة، وذكر جماعة، ثم قال: وغير من ذكرت أيضًا ممن أدرك شيوخ الشافعي قد كتب عنه البخاري، فلم ير أن يروي عنه حديثًا عن رجل عن الشافعي عن مالك وقد حدثه به غير واحد عن مالك كما رواه الشافعي، مع كون الذي حدثه به أكبر من الشافعي سنًا وأقدم سماعًا (٩٩).

وذكر الخطيب بعض الاعتراضات التي يمكن أن تأتي على هذا الجواب والتوجيه لصنيع البخاري، ثم أجاب عنها وقال: وإنا اعتبرنا روايات الشافعي التي ضمّنها كتبه، فلم نجد فيها حديثًا

٩٧- ينظر: المصدر السابق، ج ٣ ص ١٨٦ وي بعدها.

٩٨- ينظر: أساء البغا، التعديل على الإبهام عند الإمام الشافعي (دار النوادر، ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م) ص ٦٢.

٩٩- الخطيب البغدادي، مسألة الاحتجاج بالشافعي، ص ٣٣.

واحدًا على شرط البخاري أغرب به ولا تفرد بمعنى فيه يشبه ما بيّناه ... ونُلزم البخاريَّ إخراجَه من طريقه، وإن كان لا يلزمه (١٠٠).

فالبخاري لم يعدل عن منهجيته إلا لأسباب دقيقة اقتضت ذلك؛ لأنه لا يروي حديثًا نازلاً إلا للمعنى لا يجده في العالي، والله أعلم (١٠١).

وقال في بيان سبب عدول مسلم عن الإخراج للشافعي: وإذ قد بيّنا الوجه الذي لأجله خنى البخاري عن إخراج حديث الشافعي في صحيحه، فمثله القول في ترك مسلم بن الحجاج إياه؛ لإدراكه ما أدرك البخاري من ذلك (١٠٢).

ويرى البيهقي أن تصدير بعض أبواب مختصر المزني بأحاديث لا يُحتجُّ بها إنما هو واقعٌ من جهة المزني، فأما الشافعي فإنه إنما أوردها على الجملة التي ذكرها مسلم بن الحجاج، وقد ذبَّ مسلم أيضًا عن الشافعي فيما عيب به من رواية أبي الحويرث في التيمم (١٠٣)، ثم قال: وإذ كان على هذه الجملة اعتقاد مسلم بن الحجاج رحمه الله في الشافعي فكيف يظن به أنه إنما لم يذكر حديثه في كتابه رغبة عنه؟ لكنه لم يدركه، وكذلك محمد بن إسماعيل البخاري، وأدرك كل واحد منهما من أصحاب شيوخ الشافعي عددًا وسمع منهم الأحاديث التي كانت عند الشافعي عنهم، فرواها عنهم عالية ولم يكن عنده حديث ينفرد به الشافعي فيلجئه إلى روايته نازلة عن رجل عن الشافعي، ومن عرف طريقة أهل الحديث في الرواية لم يستبعد هذا (١٠٤).

١٠٠ - المصدر السابق، ص ٣٧.

١٠١ - ينظر: أساء البغا، التعديل على الإبهام عند الإمام الشافعي، ص ٦٢.

١٠٢ - الخطيب البغدادي، مسألة الاحتجاج بالشافعي، ص ٣٨.

١٠٣ - وذكر ذلك في كتابه المعرفة. ينظر: البيهقي، معرفة السنن والآثار، ج ٢ ص ٥.

١٠٤ - البيهقي، بيان خطأ من أخطأ على الشافعي، ص ٣٣٣.

وهذه هي عادة أهل العلم بالآثار منذ قديم الزمان، وقد ذكره البخاري رحمه الله في التاريخ بأحسن ذكر (١٠٥)، وذكره في الجامع الصحيح في ترجمة باب بيع الثمر على رؤوس النخل (١٠٦).
 وها هو الإمام مسلم يذكر مكانة الإمام الشافعي وينافح عنه ضدَّ مَنْ عاب على الشافعي احتجاجه بأحاديث بعض الضعفاء، كما نقله عنه البيهقي (١٠٧)، وقال مسلم: وهذا قول أهل العلم بالحديث والأخبار ممن يُعرف بالتفقه والاتباع لها، منهم يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن إدريس الشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه (١٠٨).
 وبالغ مسلم في تعظيم الشافعي في كتاب الانتفاع بجلود السباع وفي كتاب الرد على محمد بن نصر، وعدّه في هذا الكتاب من الأئمة الذين يرجع إليهم في الحديث وفي الجرح والتعديل (١٠٩).
 وبمثل توجيه الخطيب والبيهقي وجّه علي بن الفضل المقدسي سبب عدول الشيخين عن تخريج أحاديث الشافعي، قال: ولم يطل العمر به حتى يرغب المتقدمون من أصحاب الحديث في حديثه كالبخاري ومسلم، فإنها لم يدركاه، وأدركا من هو أعلى سنداً منه، ومن هو في عداد شيوخه... (١١٠).

-
- ١٠٥ - ينظر: البخاري، التاريخ الكبير، تحقيق محمد الدباسي، (دار الناشر المتميز، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م) ج ١ ص ٢٦٣.
 ١٠٦ - البخاري، الجامع الصحيح، الطبعة السلطانية، رقم الحديث: ٢١٩٢، ج ٣ ص ٧٣. ينظر: البيهقي، بيان خطأ من أخطأ على الشافعي، ص ٣٣٣.
 ١٠٧ - ينظر: البيهقي، معرفة السنن والآثار، ج ٢ ص ٢٣.
 ١٠٨ - البيهقي، بيان خطأ من أخطأ على الشافعي، ص ٣٣٢. ينظر: إيمان عصفورة، العمل بالحديث الضعيف عند الشافعي، ص ٥٨.
 ١٠٩ - ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٩ ص ٣١. ينظر: إيمان عصفورة، العمل بالحديث الضعيف عند الشافعي، ص ٥٨.
 ١١٠ - علي بن الفضل المقدسي، كتاب الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين، تحقيق محمد سالم العبادي (دار أضواء السلف) ص ٢٢٩.

وقد سئل ولي الدين العراقي رحمه الله تعالى أنه لم يُخرج واحدٌ من الشيخين حديثَ الإمام الشافعي في الصحيح، مع جلالته، فلا يُعني ذلك؟ فقال في الجواب:

إن الشيخين لم يسمعا منه، أما مسلم فلم يُدرِكه أصلاً، وأما البخاري فأدرِكه ولكن لم يلقه، وكان صغيراً، مع أنها أدركا مَنْ هو أقدمُ منه وأعلى روايةً، فلو أخرجنا حديثه لأخرجاه بواسطة بينهما وبينه، مع أن تلك الأحاديث قد سمعها مَنْ هو في درجته، فروايتها عن غيره أعلى بدرجة أو أكثر، والعلوُّ أمرٌ مقصودٌ عند المحدثين. وإنما لم يعملُ إسنادهُ الشافعي ﷺ جُداً لتقدم وفاته وقلة تعميره، فتأخر جماعة يساوونه في الإسناد بعده بنحو أربعين سنة، وأعلى ما عند الشافعي روايته عن مالك، وآخر الرواة عن مالك من الثقات أحمد بن إسماعيل السهمي، مات سنة ٢٥٩ هـ، بعد الشافعي بنحو خمس وعشرين سنة (١١١).

يتبين من خلال ما سبق أن سبب إعراض الشيخين عن إخراج أحاديث الشافعي لم يكن بسبب تهمة فيه أو رغبة عنه، وإنما الأمر راجع إلى قضية اصطلاحية تتعلق بصناعة الحديث، والمشتغلون بعلوم الحديث يعرفون ذلك جيداً - كما سبق في كلام البيهقي - أن المحدثين لهم أغراضاً وأهدافاً منهجية خاصة، وبناء عليها يُخرِجون الأحاديث في المصنفات.

ويمكن أن يذكر - إضافة إلى ما سبق - من أسباب عدول الشيخين عن أحاديثه أن الشافعي لم يكن معروفاً بالاشتغال بجمع طرق الحديث والاعتناء بها وتصحيحها، كاشتغال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وابن القطاع وابن المديني وغيرهم به، بل جُلُّ همِّه كان منصرفاً إلى فهم الحديث والاستنباط منه واستخراج المعاني من متنه. وبينما كان المحدثون يعقدون المجالس لرواية الحديث كان الشافعي يعقد مجلسه لبيان المسائل الفقهية ثم يذكر الأحاديث للاستدلال والاحتجاج

١١١ - وليُّ الدين العراقي، الأجوبة المرضية عن الأسئلة المكية، تحقيق محمد تامر (مصر: مكتبة التوعية الإسلامية، ١٩٩٨ م) ص ١١٠-١١١.

لما ذهب إليه في الفقه. فغرض الشافعي من الحديث كان فقهه والاستدلال به والاستنباط منه. ويدل على هذه المنهجية العلمية عند الشافعي طبيعة الأخبار التي رُويت عنه وما نقله في كتبه الأصولية والفروعية والخلافية؛ إذ أكثرها إن لم يكن كلُّها أحاديث الأحكام، وليس فيها ما يرويه أصحاب المصنفات الحديثية تحت أبواب مختلفة كالمناقب وأشراف الساعة ونحوها، والله تعالى أعلم.

٣, ٢ مرويَّات الشافعي فيما عدى الصحيحين

أما أصحاب الكتب الأربعة المشهورة: أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، فقد خرَّجوا في سننهم بعض مرويَّات الشافعي (١١٢). وأما قلة ما خرَّجوه من أحاديثه فيمكن توجيهه بما ذكرته قبل قليل من أن الشافعي لم يكن يهتم برواية الحديث ولم يكن يعقد لها المجالس، والمحدثون يعرفون هذا منه، فاهتمامهم بمرويَّاته كان على قدر اهتمامه بالرواية والإسناد، أي قليلاً ونادراً. قال الإمام علي بن الفضل المقدسي: "وقد أخرج له أبو داود السجستاني في سننه وأبو عيسى الترمذي في جامعه ما هو من شرط كتابيهما، وهما من أئمة هذا العلم" (١١٣).

وقد اعتمد المحدثون والمؤلفون بعد الشافعي رواياته للأحاديث ورووا في كتبهم من طريقه، فوجد (٢٤٢٥) رواية للشافعي في كتب الحديث باستقراء بعض الباحثين، وقد روى له من أصحاب الكتب ثلاثة وعشرون مؤلفاً: كأبي داود السجستاني، والنسائي، والدارمي، وابن عساكر، والبغوي، والبيهقي، وأبي عوانة، وابن ماجه، وأبي نعيم، وأحمد، والطحاوي، والدارقطني، وابن خزيمة، والحاكم (١١٤).

١١٢- الخطيب البغدادي، مسألة الاحتجاج بالشافعي فيما انتقد عليه، ص ٣٨.

١١٣- علي بن الفضل المقدسي، كتاب الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين، ص ٢٢٩.

١١٤- ينظر: مقدمة التحقيق لمسند الإمام الشافعي بترتيب سنجر، ص ٦٠؛ إبراهيم الكرد ومحمد السحان، مكانة السنة عند الإمام الشافعي وجهوده في حفظها، ص ٤٣٩.

ويمكن أن نذكر على سبيل المثال ما أخرجه أبو داود في سننه عن ابن السرح وإبراهيم بن خالد الكلبي وآخرين عن الشافعي، عن عمه محمد بن علي بن شافعي، عن عبيد الله بن علي بن السائب، عن نافع بن عجير بن عبد يزيد بن ركانة، وهو حديث ركانة في الطلاق (١١٥). وقد حفظت لنا كُتُبُ الشافعي جملةً كبيرةً من الأحاديث التي ضاعت مع ضياع كتبها أو فُقدت، وأكبر مثال لهذا حديث سفيان بن عيينة الذي اعتمد عليه كثيرًا مع روايات مالك في الاستدلال على الأحكام التي ساقها في الأم، فليست مصنفات ابن عيينة موجودة بين أيدينا الآن. كذلك، مرويات الشافعي تعدُّ من أقدم ما وصلنا من أحاديث الأحكام التي يمكننا أن نثق بها، وبما يستنبط منها من أحكام، فضلًا عن كون أغلب هذه الروايات صحيحة، وما كان منها ضعيفًا فهو صالح للاعتبار، وفضلًا عن كون إسناده أحد المراجع الرئيسة في الأسانيد العالية (١١٦).

الخاتمة والنتائج

في ضوء ما تقدم من البحث وبعد دراسة مواقف العلماء تجاه الشافعي نخلص إلى النتائج

التالية:

- ١ - الشافعي كان ولا يزال يتمتع بمكانة عالية ومنزلة رفيعة بين أئمة الإسلام عمومًا وعلماء الحديث خصوصًا.
- ٢ - لم يجرح أحد من أهل الجرح والتعديل الشافعي في دينه ولا علمه، ولم يطعن أحد في حفظه وضبطه للحديث.
- ٣ - ما انتُقد به الشافعي في أنه يروي عن بعض أهل البدع فذلك فيما لم يثبت فيه كذب أو تهمة

١١٥- أخرجه أبو داود في سننه، تحقيق شعيب الأرناؤوط (بيروت: دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م) كتاب الطلاق، باب في البتة، رقم الحديث: ٢٢٠٦.

١١٦ - إبراهيم الكرد ومحمد السحان، مكانة السنة عند الإمام الشافعي وجهوده في حفظها، ص ٤٣٩.

في حق ذلك الراوي، ورواية الشافعي عنهم لا تعني توثيقهم، إنما يروي الشافعي عن من لا يهتمه ويعلم أنه لا يكذب، ولا ينكر كون من روى عنه من أهل البدعة في العقيدة.

٤- ما روي عن ابن معين من طعنه في الشافعي فذلك راجع إلى مسألة شخصية وأمر لا يستلزم جرح الشافعي من حيث العدالة أو الضبط، وما قيل من أنه حكم عليه بأنه ليس ثقة فلا يثبت، وقد رجح بعض أهل العلم أن ذلك من خطأ الناقل عن ابن معين، حيث عُرِفَ بالخطأ في الرواية والنقل. ومع ما قال ابن معين عن الشافعي إلا أنه بعد ذلك رجع عن قوله في آخر أمره، وقد مدح الشافعي وأثنى عليه في دينه وعلمه.

٥- ذهب بعض أهل العلم إلى أن عدم اهتمام المحدثين بمرويات الشافعي وكذا إعراض البخاري ومسلم عن رواية أحاديثه في صحيحيهما بالكلية - أن ذلك يدل على عدم اعتبار أهل الحديث بمرويات الشافعي وأنه لم تكن له مكانة وقبول بين المحدثين. فجعلوا هذا الأمر ذريعة إلى الطعن في الشافعي.

٦- قُوبِلَ هذا الطعن بالرد والنقد من طرف أئمة الحديث وأهل العلم عمومًا من قديم الزمان، وفي مقدمتهم الخطيب البغدادي والبيهقي إلى زمن وليّ الدين العراقي وبعده إلى هذا العصر، حيث انبرى علماء الحديث للدفاع عن الشافعي فيما رُمي به وتوجيه تصرفات أصحاب الكتب المصنّفة في الحديث كأصحاب الكتب الستة وغيرهم، وكلهم يقولون أن الأمر متعلق بقضية صنعة الحديث وعلوّ السند واهتمام المحدثين بالنقل عن أهل الرواية الذين انشغلوا طول حياتهم بمسألة الرواية وتصحيح الأخبار وجمع الطرق، بخلاف من اشتغل منهم بالفقه والاستنباط والاستدلال كالشافعي. فالأمر ليس له علاقة بمكانة الشافعي بين المحدثين، وليس تصرف الشيخين مظنة تهمة بالنسبة للشافعي، وقد ثبت عن الإمام مسلم ثناؤه على الشافعي وذكره بين أئمة الحديث الكبار، كما أن الإمام

البخاري نقل عن الشافعي آراءه الفقهية في صحيحه، ومثله فعل الترمذي في جامعه. كل ذلك يدل على عدم صحة قول مَنْ اتخذ هذا الأمر ذريعة للطعن في الشافعي، والله تعالى أعلم.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

References

1. Al-Qur'an
2. 'Abd al-Raḥmān al-Rāzī Ibn Abī Ḥātim, *Ādāb al-Shāfi'ī wa Manāqibuh*, ed. 'Abd al-Ghanī 'Abd al-Khāliq (Cairo: Maktabat al-Khānjī, 2014).
3. 'Abd al-Raḥmān al-Rāzī Ibn Abī Ḥātim, *Al-Jarḥ wa al-Ta'dīl* (Hyderabad: Majlis Dā'irat al-Ma'ārif al-'Uthmāniyyah, 1952);
4. 'Abd al-Raḥmān ibn Yaḥyā al-Mu'allimī al-Yamānī, *Majmū' al-Rasā'il al-Ḥadīthiyyah*, Risālah no. 11:
5. Abū al-Fidā' Ismā'īl Ibn Kathīr, *Al-Bidāyah wa al-Nihāyah*, ed. 'Abd Allāh al-Turkī (Cairo: Dār Hajr, 1997).
6. Abū al-Qāsim 'Alī ibn al-Ḥasan Ibn 'Asākir, *Tārīkh Madīnat Dimashq*, ed. 'Umar ibn Gharāmah al-'Amrawī (Beirut: Dār al-Fikr, 1995).
7. Abū Bakr Aḥmad ibn al-Ḥusayn al-Bayhaqī, *Al-Madkhal ilā 'Ilm al-Sunan*, ed. Muḥammad 'Awwāmah (Beirut: Dār al-Minhāj, 2017);
8. Abū Bakr Aḥmad ibn al-Ḥusayn al-Bayhaqī, *Al-Sunan al-Kubrā*, ed. 'Abd Allāh al-Turkī (Cairo: Markaz Hajr, 2011);
9. Abū Bakr Aḥmad ibn al-Ḥusayn al-Bayhaqī, *Al-Sunan al-Ṣughrā*, ed. 'Abd al-Mu'tī Qal'ajī (Karachi: Jāmi'ah al-Dirāsāt al-Islāmiyyah, 1989);
10. Abū Bakr Aḥmad ibn al-Ḥusayn al-Bayhaqī, *Bayān Khaṭā' man Akhta' 'ala al-Shāfi'ī*, ed. al-Sharīf Nāyif al-Da'īs (Beirut: Mu'assasat al-Risālah, 1986);
11. Abū Bakr Aḥmad ibn al-Ḥusayn al-Bayhaqī, *Manāqib al-Shāfi'ī*, ed. al-Sayyid Aḥmad Ṣaqr (Cairo: Dār al-Turāth, 1970).
12. Abū Bakr Aḥmad ibn al-Ḥusayn al-Bayhaqī, *Ma'rifat al-Sunan wa al-Āthār*, ed. 'Abd al-Mu'tī Qal'ajī (Aleppo: Dār al-Wa'y, 1991);

13. Abū Bakr Aḥmad ibn 'Alī ibn Thābit al-Khaṭīb al-Baghdādī , *Mas'alat al-Iḥtijāj bi al-Shāfi'ī*, ed. Abū Sufyān al-Ismā'īlī (Cairo: Dār al-Fārūq al-Ḥadīthiyyah, 2010);
14. Abū Bakr Aḥmad ibn 'Alī ibn Thābit al-Khaṭīb al-Baghdādī, *Tārīkh Baghdād*, ed. Bashshār 'Awwād Ma'rūf (Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī, 2002).
15. Abū Dāwūd ibn al-Ash'ath al-Sijistānī, *Al-Sunan*, ed. Shu'ayb al-Arnā'ūt (Beirut: Dār al-Risālah al-'Ālamiyyah, 2009).
16. Abū 'Umar Yūsuf al-Andalusī Ibn 'Abd al-Barr, *Jāmi' Bayān al-'Ilm wa Faḍlih*, ed. Abī al-Ashbāl al-Zuhayrī (Saudi Arabia: Dār Ibn al-Jawzī, 1994).
17. Abū Zakarīyā Yaḥyā ibn Sharaf al-Nawawī, *Al-Majmū' Sharḥ al-Muḥadhdhab*, ed. Committee of Scholars (Cairo: Idārat al-Ṭibā'ah al-Muniriyyah, 1347 AH).
18. Abū Zakarīyā Yaḥyā ibn Sharaf al-Nawawī, *Tahdhīb al-Asmā' wa al-Lughāt*, ed. 'Abduh 'Alī Kūshak (Damascus: Dār al-Fayḥā' & Dār al-Manhal, 2013);
19. Aḥmad ibn 'Abd Allāh al-Aṣbahānī Abū Nu'aym, *Ḥilyat al-Awliyā' wa Ṭabaqāt al-Aṣfiyā'* (Miṣr: Maṭba'at al-Sa'ādah, 1974).
20. Aḥmad ibn 'Abd al-Raḥīm ibn al-Ḥusayn Waliyy al-Dīn al-'Irāqī, *Al-Ajwibah al-Marḍiyyah 'an al-As'ilah al-Makkiyyah*, ed. Muḥammad Tāmir (Miṣr: Maktabah al-Taw'iyyah al-Islāmiyyah, 1998).
21. Aḥmad ibn 'Alī al-'Asqalānī Ibn Ḥajar, *Al-Intiqā' fī Tarājim al-A'immaḥ al-Thalāthah al-Fuqahā'*, ed. 'Abd al-Fattāḥ Abū Ghuddah (Aleppo: Maktab al-Maṭbū'āt al-Islāmiyyah, 1997).
22. Aḥmad ibn 'Alī al-'Asqalānī Ibn Ḥajar, *Lisān al-Mīzān*, ed. Abū Ghuddah (Beirut: Dār al-Bashā'ir al-Islāmiyyah, 2002).
23. Aḥmad ibn 'Alī al-'Asqalānī Ibn Ḥajar, *Tahdhīb al-Tahdhīb* (Hyderabad: Dā'irat al-Ma'ārif al-Nizāmiyyah, 1907–1909);
24. Aḥmad ibn 'Alī al-'Asqalānī Ibn Ḥajar, *Taqrīb al-Tahdhīb*, ed. Muḥammad 'Awwāmāh (Syria: Dār al-Rashīd, 1986).

25. Aḥmad ibn ‘Alī al-‘Asqalānī Ibn Ḥajar, *Tawālī al-Ta’nīs bi-Ma’ālī Ibn Idrīs*, ed. ‘Abd Allāh al-Kandari (Beirut: Dār Ibn Ḥazm, 2008).
26. al-Dhahabī Muḥammad ibn Aḥmad ibn ‘Uthmān Shams al-Dīn, *Al-Kāshif*, ed. Muḥammad ‘Awwāmah (Jeddah: Dār al-Qiblah & Mu’assasat ‘Ulūm al-Qur’ān, 1992);
27. ‘Alī ibn al-Mufaḍḍal al-Maqdisī, *Kitāb al-Arba’in al-Murattabah ‘ala Ṭabaqāt al-Arba’in*, ed. Muḥammad Sālim al-‘Abbādī (Riyadh: Dār Aḍwā’ al-Salaf, n.d.).
28. al-Qāḍī ‘Iyāḍ ibn Mūsā al-Yaḥṣubī, *Tartīb al-Madārik wa Taqrīb al-Masālik*, ed. Majmū‘ah (Al-Muḥammadiyyah – Morocco: Maṭba‘ah Faḍālah, 1965–1983).
29. Asmā’ al-Bughā, *Al-Ta’dīl ‘ala al-Ibhām ‘inda al-Imām al-Shāfi’ī* (Beirut: Dār al-Nawādir, 2014).
30. Ibn ‘Adī Abū Aḥmad al-Jurjānī, *Al-Kāmil fī Du‘afā’ al-Rijāl*, ed. ‘Abd al-Fattāḥ Abū Sunnah (Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1997).
31. Ibn al-Ṣalāḥ Abū ‘Amr ‘Abd al-Raḥmān, *‘Ulūm al-Ḥadīth*, ed. Nūr al-Dīn ‘Iṭr (Damascus: Dār al-Fikr, 2015).
32. Ibrahim al-Kurd and Muhammad al-Sahhan, *Makanat al-Sunnah ‘inda al-Imām al-Shāfi’ī wa Juhūdihi fī Ḥifẓihā* (Gaza: Al-Jāmi‘ah al-Islāmiyyah, Department of Ḥadīth, presented at the Conference of Imām al-Shāfi’ī, Al-Aqsa University, May 2012).
33. Īmān ‘Aṣfūrah, *Al-‘Amal bi al-Ḥadīth al-Ḍa‘īf ‘inda al-Imām al-Shāfi’ī* (Riyadh: Dār Fāris, 2022).
34. Muḥammad ibn Idrīs al-Shāfi’ī, *Al-Risālah*, ed. Aḥmad Shākīr (Cairo: Dār al-Dhakhā’ir);
35. Muḥammad ibn Idrīs al-Shāfi’ī, *Musnad al-Imām al-Shāfi’ī*, ed. Māhir Yāsīn al-Faḥl (Kuwait: Dār Ghirās, 2004).
36. Muḥammad ibn Ismā‘īl al-Bukhārī, *Al-Jāmi‘ al-Ṣaḥīḥ* (Al-Ṭab‘ah al-Sultāniyyah).

37. Muḥammad ibn Ismā'īl al-Bukhārī, *Al-Tārīkh al-Kabīr*, ed. Muḥammad al-Dabbāsī (Beirut: Dār al-Nāshir al-Mumayyaz, 2019);
38. Muṣṭafā al-Zaqdī, *Al-Qawā'id al-Ḥadīthiyyah 'inda al-Imām al-Shāfi'ī* (Makkah: Dār Ṭibah al-Khaḍrā', 2021).
39. *Siyar A'lām al-Nubalā'*, ed. Shu'ayb al-Arnā'ūt (Beirut: Mu'assasat al-Risālah, 2020).
40. *Tanzīh al-Imām al-Shāfi'ī 'an Maṭā'in al-Kawtharī*, ed. 'Alī al-'Imrān (Makkah: Dār 'Ālam al-Fawā'id, 2013).
41. *Tārīkh al-Islām wa Wafayāt al-Mashāhīr wa al-A'lām*, ed. Bashshār 'Awwād Ma'rūf (Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī, 2003);
42. Yaḥyā ibn Ma'īn Abū Zakarīyā, *Su'ālāt Ibn al-Junayd li Yaḥyā ibn Ma'īn*, ed. Aḥmad Muḥammad Nūr Sayf (Madīnah: Maktabah al-Dār, 1988).
43. Yāqūt al-Ḥamawī, *Irshād al-Arīb ilā Ma'rifat al-Adīb* (known as *Mu'jam al-Udabā'*), ed. Iḥsān 'Abbās (Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī, 1993).

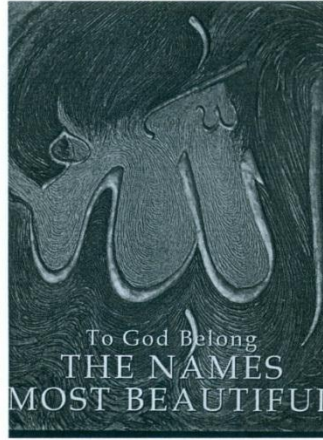
مجمع البحوث الإسلامية

الجامعة الإسلامية العالمية — إسلام آباد

الحمد لله الذي

أسمى تحفة فنية

إن أسماء الله الحسنى المقدسة والمباركة كانت موضع انشغال الفنانة الموهوبة الأخت نير إحسان رشيد وموضوع أعمالها الفنية في الآونة الأخيرة والتي ركزت عليها معظم جهدها وأفردت فيها جاماً أحاسيسها فأجادت وأبدعت صوراً حيّة راقية وثخفاً فنيّة رائعة وهي إن كانت تدل على شيء فإنما تدل على مدى تعلق قلبها بالله الخالق جلّ وعلا - وهو العمل الذي أثار كوامن النفوس وحرك مشاعر التأثر وأطلق الألسنة بالثناء بالذّكر الحسن والثناء العطر تلو الثناء، فنالت إعجاب العديد من أهل الفن وأربابه الفطاحل في مختلف المعارض الدولية المقامة في أنحاء العالم. وما هو ذا العمل الفني الرائع نراه يتجسد في شكل كتاب أنيق طبع طبعة جميلة، ضمّ بين دفتيه جميع أسماء الله الحسنى التسعة والتسعين وقد رُسمت أو حُطّت بطريقة موحية معبرة في صور جميلة مثيرة تأخذ بالقلب والعقل وكأنما هي يد ساحرة تملكت ناصية ريشتها وزخرفة لوحاتها المعروضة كأنها نعمة أو فيسفاء، وهو ما يعكس بصدق عمق أحاسيس المتوّعلة في قلب الفنانة نير إحسان وتأثراتها بها وتفاعلها معها، وكل ذلك تجسد من خلال ترجماتها البديعة لها في العربية والإنجليزية بأسلوب شيق ودوّق رفيع. إنه لعمل رفيع تستحق الأخت الفنانة نير من أجله كل الشكر والتقدير الذي ما بعده تقدير، سائلين الله لها على ما قدّمت الأجر والقبول.



الصفحات: ٢٢٢ ISBN No. 969-408-249-8 القيمة: =/١٥٠٠ روبية، =/٩٩ دولار
النوع: أعلى أنواع الورق الفني وبالمقياس الكبير : (13 x 9 1/2)

ولتطلب هذا الكتاب أو قائمة مطبوعات المجمع، يرجى الاتصال بـ:

مدير المطبوعات، مجمع البحوث الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية، ص. ب: ١٠٣٥ - إسلام آباد - باكستان

الهاتف: ٢٢٥٤٨٧٤، الفاكس: ٢٢٥٤٨٧٤، العنوان الإلكتروني: <iri.publications@gmail.com> E-mail: